E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/28/8/Panel.3
12 May 2014
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

الدورة الثامنة والعشرون
تونس، ١٥-١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤

البند ١٢ (ج) من جدول الأعمال المؤقت

العدالة الاجتماعية في السياسات العامة للدول العربية

العدالة عبر الأجيال والنفاذ إلى الموارد الطبيعية

أولاً- معلومات أساسية

١- تقع قضية العدالة بين الأجيال في صميم التنمية المستدامة. وإذا كانت العدالة الاجتماعية وسيلة للقضاء على جميع أشكال عدم المساواة في المجتمع، فلا شك في أن إدارة الموارد الطبيعية وإتاحة الوصول إليها هي من العوامل المساهمة في تحقيق هذه العدالة، بما في ذلك تلبية حاجات الجيل الحاضر من غير المساس بحاجات أجيال المستقبل. ويتوقف مدى صعوبة إدارة الموارد الطبيعية وضرورتها على وفرة الموارد أو ندرتها، واختلاف طبيعتها بين موارد متجددة وموارد طبيعية محدودة وغير متجددة.

٢- وتتطلب إدارة الموارد الطبيعية غير المتجددة بطريقة تضمن حق الأجيال المقبلة، الحد من استخراجها والحفاظ على الاحتياطي لاستخدامها في المستقبل أو تحويل بعض الموارد إلى صناديق ثروة سيادية أو رأس مال اقتصادي يحفظ للأجيال المقبلة. وتتمتع البلدان العربية برخاء نتيجة لمبيعات النفط والغاز، ولكن معدلات النمو السكاني المرتفعة وأنماط الاستهلاك غير المستدامة، والاقتصادات غير المتنوعة، تهدد توفر هذه الموارد الحيوية للأجيال المقبلة بالكمية والنوعية المتاحة لأجيال الحاضر. ويزداد الوضع تعقيداً في ما يتعلق بالموارد المائية غير المتجددة.

٣- ويحقق النفط والغاز عائدات اقتصادية ومالية ملموسة يمكن الاحتفاظ بها كاحتياطي للأجيال المقبلة، أما المياه مثلاً فما من توافق في الآراء بشأن كيفية قياس قيمة استخدامها وحجمه على مستوى الأجيال الحالية والمقبلة. وفي ظل النمو السكاني الحالي، يستخرج الكثير من البلدان المياه الجوفية غير المتجددة بمعدل يفوق معدل التغذية. وتعتبر أنماط الاستهلاك الحالية انتهاكاً لحقوق الأجيال المقبلة في الموارد المائية غير المتجددة إلا إذا تنبهت البلدان إلى الاحتفاظ بمستوى من الاحتياطي المادي.

٤- وتمثل إدارة موارد الطاقة أيضاً تحدياً عبر الأجيال، حتى في البلدان المصدرة للنفط الخام والغاز. فارتفاع مستوى استهلاك الطاقة وانخفاض كفاءة استخدامها وغياب التدابير التصحيحية الدقيقة وعدم الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة، تؤدي جميعها إلى استهلاك معظم موارد النفط والغاز على الصعيد المحلي، مما يحرم الأجيال المقبلة في البلدان العربية من عائدات هذه الموارد.

٥- تتناول حلقة الحوار الثالثة مختلف جوانب العدالة الاجتماعية المتعلقة باستخدام الموارد الطبيعية في إطار العدالة بين الأجيال، وذلك انطلاقاً من مجموعة نقاط كأساس للنقاش.

ثانياً- القضايا الأساسية

ألف- الحصول على الطاقة

٦- تعتبر بلدان عربية عديدة من أكبر البلدان المنتجة والمصدرة للمواد الهيدروكربونية في العالم. ففي عام ٢٠١١، بلغت حصة المنطقة العربية أكثر من ٣٥ في المائة من صادرات النفط الخام و٢٠ في المائة من صادرات الغاز الطبيعي في العالم. وفي العام نفسه، تجاوز الاحتياطي في المنطقة العربية نسبة ٤٨ في المائة من احتياطي النفط المؤكد و٢٨ في المائة من احتياطي الغاز الطبيعي المؤكد في العالم. ومع ذلك فموارد الطاقة تتفاوت بين البلدان العربية، ولا تستخدم بطريقة مستدامة في معظم الحالات. فالبلدان العربية تستهلك

حوالي ضعف كمية الطاقة التي تستهلكها البلدان الأوروبية مقابل الناتج المحلي الإجمالي نفسه. وفي ظل الارتفاع الملحوظ في الطلب على الكهرباء في أوقات الذروة خلال الأعوام الأخيرة ستجد المنطقة نفسها بحاجة إلى زيادة قدرات محطات توليد الطاقة لتتمكن من تلبية هذا الارتفاع .وقد بدأ الكثير من البلدان ينظر في إمكانية إدراج الطاقة النووية ضمن مصادر الطاقة المستخدمة. ومن المتوقع أن يرتفع الطلب على الطاقة الكهربائية في المنطقة العربية بحلول عام ٢٠٢٠ ليبلغ تقريباً ضعف المستوى المسجل في عام ٢٠١٢، مما يتطلب زيادة موازية في توليد الطاقة الكهربائية.

٧- ويمكن أن تؤثر هذه الاتجاهات كثيراً على البلدان المصدرة وغير المصدرة للنفط والغاز. ففي البلدان العربية التي يعتمد دخلها بشدة على عائدات النفط والغاز، يؤدي أي انخفاض حاد في كمية المنتجات الهيدروكربونية المعدة للتصدير إلى انخفاض ملحوظ في الإيرادات المحتملة الأمر الذي يمثل مصدر خطر على حق الأجيال المقبلة في الاستفادة من هذه الموارد. وستواجه البلدان العربية المستوردة للطاقة وضعاً أشد خطورة لأنها ستصبح أكثر عرضة لتقلبات الأسعار الدولية للطاقة وصعوبة في تحقيق الأمن في مجال الطاقة.

باء- الحصول على المياه

٨- تعتمد البلدان العربية على الموارد المائية المتجددة والموارد المائية السطحية والجوفية غير المتجددة لتلبية الطلب على المياه، وأكثر من نصف هذه الموارد ينبع من خارج حدودها. وتستعين المنطقة بمصادر غير تقليدية لتلبية نسبة كبيرة من الطلب على المياه، أهمها تحلية المياه للاستخدامات المنزلية ومعالجة المياه العادمة لاستخدامها في الري. وفي ظل النمو السكاني الحالي، يستخرج الكثير من البلدان المياه الجوفية غير المتجددة بمعدل يفوق معدل التغذية لا سيما في بلدان مجلس التعاون الخليجي التي تواجه ندرة في المياه، ومعظم الموارد المائية الطبيعية المتوفرة لديها هي مياه جوفية غير متجددة.

٩- ويختلف مستوى الحصول على المياه للري، والشرب، والاستخدامات الأخرى اختلافاً كبيراً بين بلد وآخر وحتى ضمن البلد الواحد. ففي أقل البلدان العربية نمواً، مثل السودان والصومال وموريتانيا، لا تزال نسبة الحصول على مصادر المياه ومرافق الصرف الصحي المحسنة أقل من ٥٥ في المائة. وفي اليمن عمد المزارعون خلال الأعوام الإثني عشر الماضية بزيادة عمق الآبار بمعدل ٥٠ متراً، وبالرغم من ذلك فقد انخفضت كمية المياه المستخرجة بمعدل الثلثين. وفي فلسطين، أشارت تقديرات منظمة العفو الدولية إلى أن عدداً يتراوح بين ٠٠٠ ١٨٠ و٠٠٠ ٢٠٠ من الفلسطينيين الذين يقطنون في المناطق الريفية لا يمكنهم الحصول على المياه الجارية (بسبب السياسات التمييزية الإسرائيلية)، ويمنعهم الجيش الإسرائيلي غالباً من جمع مياه الأمطار. وتشهد البلدان العربية تفاوتاً ملحوظاً بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية في نسبة الحصول على المياه من مصادر محسنة، إذ تبلغ ٩٢ في المائة في المناطق الحضرية مقابل ٧٣ في المائة في المناطق الريفية. والوضع مماثل في نسبة الحصول على خدمات الصرف الصحي من مرافق محسنة، إذ تبلغ ٩١ في المائة في المناطق الحضرية و٦٥ في المائة في المناطق الريفية.

جيم- الحصول على الأراضي

١٠- مع أن مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي متدنية نسبياً في معظم البلدان العربية، يبقى قطاع الزراعة من القطاعات الهامة والحساسة لأنه يوفر فرص العمل لسكان المناطق الريفية ويساهم في تحقيق الأمن الغذائي للمناطق الريفية والحضرية في المنطقة العربية. وتختلف نسبة العاملين في الزراعة بين البلدان

العربية، إذ تتراوح بين حد أقصى قدره ٤٠ في المائة في المغرب وحد أدنى قدره ١ إلى ٦ في المائة في الإمارات العربية المتحدة، والأردن، وعُمان، وقطر، ولبنان، والمملكة العربية السعودية. وتم رصد تراجع في نسبة العاملين في الزراعة في كل من الجمهورية العربية السورية واليمن. وفي ظل ارتفاع معدّلات البطالة وانخفاض الإنتاجية الاقتصادية في قطاع الزراعة، تصبح المجتمعات المحلية الريفية، التي تضم حوالي ٤٥ في المائة من سكان المنطقة العربية، أكثر عرضة للفقر. وبالتالي فإن اتخاذ أي تدابير لزيادة الإنتاجية الاقتصادية في قطاع الزراعة، يساهم في رفع مستوى رفاه سكان الريف الفقراء، وكذلك في تحقيق العدالة الاجتماعية. ومع تباين نتائج البرامج التي اعتمدت سابقاً لإصلاح الأراضي والإصلاح الزراعي في بعض البلدان العربية، فإنه يمكن الاستفادة من التجارب الناجحة في بلدان أخرى من العالم مثل كوريا الجنوبية وماليزيا، حيث ساهمت هذه البرامج في المساواة الاجتماعية.

ثالثاً- الأهداف

١١- تتيح حلقة الحوار الفرصة لتبادل الدروس بين قيادات عربية ومفكرين معروفين من المنطقة والعالم بشأن العلاقة بين العدالة الاجتماعية والعدالة بين الأجيال، وإدارة الموارد الطبيعية، والتنمية المستدامة . وتهدف إلى بلورة رؤية إقليمية واضحة عن كيفية إدارة الموارد الطبيعية بكفاءة عبر وضع نهج شامل طويل الأجل ومشترك بين القطاعات يضمن حقوق الأجيال المقبلة في هذه الموارد.

١٢- وتهدف حلقة الحوار تحديداً إلى:

(أ) توضيح علاقات الترابط بين استخدام الموارد الطبيعية وإمكانية الحصول عليها من جهة، والتخفيف من حدة الفقر، وتحقيق النمو الاقتصادي والمساواة الاجتماعية من جهة أخرى، وذلك في إطار العدالة بين الأجيال والركائز الثلاث للتنمية المستدامة؛

(ب) البحث في العلاقة بين الموارد الطبيعية والعدالة الاجتماعية في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، وأهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ عبر الانتقال من نموذج التركيز على النمو الاقتصادي بالمعنى الضيق إلى نموذج التركيز على التنمية البشرية بالمعنى الواسع والنهج المعتمد على الحقوق؛

(ج) تناول العلاقة بين استدامة الوصول إلى موارد الأراضي والمياه والطاقة في الحد من الفقر، ومناقشة البدائل التي يمكن اعتمادها في إطار نهج متكامل لضمان استدامة الموارد، وتحقيق الأمن الغذائي، وتحسين رفاه السكان؛

(د) مناقشة قضية العدالة والأمن عبر الأجيال من خلال تناول أهمية إشراك مختلف الفئات الاجتماعية ورفع قدراتها؛ والعلاقة بين الحوكمة، والعدالة والأمن عبر الأجيال؛ وسبل ضمان حق الأجيال المقبلة في الاستفادة من الموارد الطبيعية بما فيها الصناديق السيادية.

رابعاً- مواضيع المناقشة

١٣- تتمحور المواضيع المقترحة للمناقشة حول الأسئلة التالية:

(أ) كيف يمكن تكريس الحق في الموارد الطبيعية ضمن حقوق الإنسان وضمان توزيعها العادل؟

(ب) ما هي الثغرات الرئيسية التي تشوب الأهداف الإنمائية للألفية في مجال المحافظة على استدامة الموارد الطبيعية لإنصاف الأجيال المقبلة؟ وما هي القيمة التي تضيفها خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة المقترحة إلى المناقشات الجارية بشأن التنمية؟

(ج) كيف يمكن أن تكون الموارد البيئية والطبيعية (المياه والطاقة والأراضي) عوامل مساعدة لتحقيق التنمية المستدامة؟

(د) كيف يمكن وضع نظم عادلة ومنصفة لتوزيع المياه تضمن استدامة الموارد المائية وإدارتها بشكل متكامل ورشيد؟

(هـ) كيف يمكن وضع نظم عادلة ومنصفة لتوزيع الموارد المائية بين القطاعات والمناطق والفئات المستفيدة مع ضمان استدامة الموارد؟ وما هي سبل ضمان استخدام الطاقة وتنميتها والاستثمار فيها بالشكل الذي يساهم مباشرةً في تحقيق التنمية البشرية والاجتماعية؟ كيف يمكن معالجة مسألة إصلاح نظم دعم الطاقة لتحقيق الفوائد الاقتصادية وإرساء العدالة الاجتماعية؟

(و) كيف يمكن للنُهج اللامركزية القائمة على مشاركة الجهات المعنية المحلية في عمليات التخطيط للموارد الطبيعية، كالمياه، وتنميتها وإدارتها أن تساعد على رفع كفاءة إدارة الموارد الطبيعية؟

(ز) ما الدور الذي يمكن أن تؤديه التقنيات الخضراء في تعزيز استدامة الموارد؟

(ح) كيف يمكن ضمان حصول الفقراء على الأراضي من خلال الحيازة القانونية، وحماية الملكية وعلاقة ذلك بزيادة الإنتاجية؟

(ط) ما هو دور الحوكمة في العلاقة بين الموارد الطبيعية والعدالة الاجتماعية والعدالة عبر الأجيال؟

(ي) ما هي الطرق التي يمكن اعتمادها لحفظ الموارد الطبيعية للأجيال المقبلة، باحتياطي مادي أو ثروة متراكمة نتيجة لاستخدامها الحالي (مثل الصناديق السيادية)؟

خامساً- المشاركون

١٤- يشارك في حلقة الحوار ممثلون رفيعو المستوى عن الدول الأعضاء، وكبار صانعي السياسات، ومفكرون أكاديميون معروفون، وممثلون عن القطاع الخاص ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني.

سادساً- اللغات

١٥- تجري المناقشات باللغتين العربية والإنكليزية، وتؤمن الترجمة الفورية.

سابعاً- للاتصال

السيدة رلى مجدلاني
مديرة، شعبة التنمية المستدامة والإنتاجية
الهاتف: ٩٦١-١-٩٧٨٥٠٢+
البريد الإلكتروني: majdalani@un.org

السيدة أوجيني هاشم
مساعدة إدارية
مكتب المديرة، شعبة التنمية المستدامة والإنتاجية
الهاتف: ٩٦١-١-٩٧٨٦١٤+
البريد الإلكتروني: hasheme@un.org